في الميزان التجاري[١٢]. وفي دراسة اصدرتها «رابطة السلام»، العام ١٩٧٠، بعنوان «الشرق الاوسط العام ٢٠٠٠»، ذهبت هذه الرابطة في تنبؤها لسلام بين العرب واسرائيل الى ان اسرائيل، في حال قيام السلام الاقتصادي، ستؤدي دوراً رئيساً في تجارة الدول العربية بموقعها الفاصل الواصل بين قارّات العالم، وباعتبارها الدولة الرئيسة في الانتاج المتطور[١٣]، متوقعة ان يذهب ثلث التجارة الاسرائيلية الى الدول العربية.

وعندما درس هورفيتس ما يسهم به السلام بالنسبة الى اسرائيل، فانه رأى ان مصر ولبنان والاردن، وكذلك اسرائيل، تعتمد على التجارة الخارجية، الامر الذي يمكن ان يؤمن، في حالة السلام، اكثر من مليار دولار كحجم لتجارة سنوية متوقعة[١٤].

وفي الحقيقة، فاننا، بمراجعة خسارة المستوطن الاسرائيلي في الداخل، الناجمة عن تدهور شروط التبادل (أي نسبة ارتفاع اسعار التصدير وحجم الصادرات ونسبة ارتفاع اسعار الاستيراد وحجم الواردات)، نستطيع ان نستنتج اشكالية الهوّة بين الاستيراد والتصدير الناجمة عن ركود اقتصادي مفاده عدم قدرة اسرائيل على موافقة مشاريعها الانتاجية مع حجم المضاربة في السوق العالمية. وهذه المراجعة تبيّن لنا مأزق التجارة الاسرائيلية التي تجعل التفاوت بين الربح والخسارة، بين العام ١٩٧٤ والعام ١٩٧٧، هائلاً في الاتجاه الموجب، وبين ١٩٧٧ و١٩٨٠ هائلاً، أيضاً، في الاتجاه السالب، فضلاً عن الارتفاع الأسّي من ٢٦ الى ٢٥٩ بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤، أي خلال عامين فقط.

وهذا المأزق يشير الى المأزق الوجودي، من ناحية، والى مأزق الفقر، من ناحية أخرى، الذي تشير الاحصائيات الى انه في تنامٍ كبير، وان وعود اسرائيل بالرفاه والعدالة والمساواة لا تزال وعوداً طوباوية بالنسبة الى المستوطن الاسرائيلي، حيث يعيش تحت خط الفقر ٢٢٠ ألف نسمة تقريباً، منهم ١١٠ آلاف طفل، فيما وصل عدد الخارجين عن دائرة العمل نحو ٣٠٠ ألف نسمة، حيث يتراوح الفقر بين العائلات التي لدى الواحدة منها ثلاثة أولاد بنسبة ٣٦ بالمئة، وبنحو ٣٢ بالمئة لدى العائلات التي لدى الواحدة منها أربعة أولاد فقط[١٥]. ولو نسبنا عدد السكان الفقراء ـ وفقاً للاحصاءات الرسمية ـ الى عدد السكان الكلّي، لوجدنا نسبة الفقر تكاد تصل ١٥ بالمئة من عدد السكان. ولهذا، فان أي حديث عن سلام اقتصادي مع المحيط العربي انما يعني انقاذاً لاسرائيل من مأزق تجارتها المنهارة وتخبّط السوق التجاري، وبالتالي الصناعي والانتاجي، وعدم الاستقرار الناجم عن عدم توازن المشاريع مع الامكانات الحقيقية لـ «مشروع اسرائيل».

ان واقع الاقتصاد العربي، الواقع تحت شروط المبادلة غير المتكافئة عالمياً، يمكن ان يجد حلّه في شروط تكامل اقتصادي عربي جدي. لكن اشكالية الاقتصاد الاسرائيلي لا يمكن الاّ ان تعتمد على عجز الاقتصاد العربي في شروط تجارة بيئية مفترضة، أو مرغوبة، باسقاط اسرائيلي، وهي لا تأخذ بعدها الاّ من خلال هذا العجز؛ وبالتالي، فشرط السلام التجاري ـ الاقتصادي لا يخدم، عملياً، الاّ التجارة الاسرائيلية، خاصة اذا أخذنا ما أتت به دراسة عاطف قبرصي[١٦] من ان مستوردات الدول العربية المشرقية تنسجم، بل تتطابق، مع نوعية البضائع التي اختصت اسرائيل بتصديرها، أكثر من توافق صادرات الدول المشرقية سالفة الذكر مع واردات اسرائيل. والمسألة، في رأينا، ليست مخططة كما قد يبدو، لكننا نردّها الى الطبيعة المتكاملة، تاريخياً وجغرافياً ومناخياً، وبالتالي زراعياً، بين فلسطين وبقية بلاد الشام العربية.

المواصلات والسياحة: تحاول اسرائيل ان تستفيد من كونها شكّلت، بانشائها